الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2000) *الإفتتاحية: مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة*. رواق عربي، 5 (2)، 6-20.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة

لم يعد من السابق لأوانه استشراف آفاق تطور وتحديد مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة، فنحن نعيش بالفعل إرهاصاتها إن لم نكن قد دخلنا إلى إتونها.

وما قد يعطي الانطباع بأن الحديث عن مهام حركة حقوق الإنسان في ظل العولمة هو صعوبة الإمساك بأطراف تلك العملية التاريخية العملاقة وتعذر التبصر في تداعياتها ونتائجها. والأهم هو أن الحركة العالمية لحقوق الإنسان لم تنجز بعد مهامها في ظل النظام العالمي القائم، إن كان هناك مثل هذا الشئ، ثم إن المعركة التي خاضها تحالف عريض من القوى الاجتماعية والثقافية التي جاءت أساسا من الغرب ضد منظمة التجارة العالمية أثناء دورة سياتل قد فرضت فرضا تأمل ما حدث واستكشاف أسبابه وتحديد دلالاته، ومن ثم تقديم تحليل نقدي ومتجاوز لمرحلة سياتل.

لقد عكفت حركة حقوق الإنسان على النضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام عالمي محدد، حدد لها أساليب العمل وربما فلسفته. وعلى سبيل المثال، فإن الحركة قد نهضت على النظر إلى الدولة-القومية وأجهزتها الحكومية باعتبارها المسئول الأول والأخير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حتى لو لم تكن تلك الأجهزة هي التي قامت بالانتهاك. وكان من الطبيعي أن تفعل ذلك في ظل النظام العالمي القائم -أو الذي كان قائما- على مبدأ السيادة القومية. ففي ظل هذا النظام مثل الافتراض بأن الدولة مسئولة عن وقادرة على فرض قانون عادل وإنساني أهم مرتكزات فلسفة النضال الحقوقي. إن العولمة ستحدث دون شك تغييرا هاما في تلك الركيزة. بل إننا كنا نشهد قبل أن يصك مصطلح العولمة تآكل نظام الدولة القومية وبروز فاعلين آخرين فوق وتحت الدولة القومية. وبكل بساطة، فإن التغيرات التي تجلبها العولمة تفرض استمرار النضال لتحقيق الأهداف التقليدية للحركة الحقوقية، وتفرض أيضا تعيين مهام جديدة مرتبطة بتلك العملية تحديدا. ومهما كانت صعوبة تصور إضافة المزيد من المهام قبل أن نحقق ما على جدول أعمال الحركة بالفعل، فإن الأمر لم يعد اختيارا،

بل إجبارا. وقد يخفف من تلك الصعوبة -أو لا يخفف- أن العولمة قد تمد حركة حقوق الإنسان بزاد جديد، وقوة دفع جديدة، وآليات عمل ووسائل جديدة وإضافية.

ثمة فضاء جديد يبزغ للحركة، وهو تحولها إلى أممية جديدة.. أي إلى تحالف حقيقي واسع النطاق للغاية ومؤسس على تضامن حقيقي وفعال عابر للحدود القومية. بينما ظل هذا التضامن أوليا للغاية وبدائيا حتى الآن، و بطبيعة الحال فإن هذا التطور الممكن لن يكون إيجابيا كله، إذ يجب أن نتوخى الحذر قبل أن نؤسس أطراً مؤسسية جديدة أو نتحدث عن أهمية جديدة، لأننا بعيدون عن الثقة بالحلول الإيجابية الممكنة لمعضلة التناسب بين الوطني والأممي، ومعضلة العلاقة بين القومية والعالمية، وبين الخصوصية والشمول العالمي.

وفوق ذلك، فإن عولمة النضال من أجل حقوق الإنسان لا تعني مجددا التضامن لإنجاز مهام الحركة في كل مكان. فهناك تضامن بسيط وهو ما نشاهده بالفعل حتى الآن، مثل البيانات والرسائل والتقارير والمناقشات التي تدور في مؤسسات رسمية وغير حكومية ليس بهدف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في بلد أو طائفة من البلدان. وهناك أيضا تضامن مركب وأرقى قد يؤسس مثلا على تقسيم العمل بين منظمات نوعية وجغرافية مختلفة، وهو أمر لم يحدث حتى الآن.

ولكن الأهم من ذلك كله، هو أن هناك غيابا للتوافق حول معنى العولمة، ودلالاتها وطبيعتها، وما إذا كانت تنطوي على حركة تقدمية أو نكوصية في تاريخ البشرية، وبالنسبة للمطالب الحقوقية بشتى أقسامها.

ويبدو من المحتم أن نبدأ بمناقشة هذه المسألة قبل أن نحدد الموقف منها.

فثمة انقسام واضح بين رؤيتين للعملية: أي الرؤية الليبرالية وتلك الراديكالية. وقد يكون شرح العناصر الأساسية في كل من الرؤيتين مدخلا مناسبا للتعرف عليها، ومن ثم تعيين محددات أساسية للموقف فيها.

ثمة فضاء جديد يبزغ للحركة، وهو تحولها إلى أممية جديدة مؤسسة على تضامن حقيقي وفعال عابر للحدود القومية.

١- الرؤية الليبرالية

يمكننا بشئ من التعسف أن نلخص الرؤية الليبرالية للعولمة في ثمانية عناصر جوهرية:

العنصر الأول هو أن العولمة مفهوم اتصالي، أو على الأقل ينهض على ثورة الاتصالات التي قربت المسافات بين الدول والشعوب إلى الدرجة التي تبرر الحديث

عن "القرية العالمية" أي تحول العالم -اتصاليا- إلى قرية صغيرة.

إن الاتصال بهذا المعنى وكناتج عن ثورة تكنولوجيا الاتصال- لا يضمن تلقائيا كفاءة التفاهم ولا القبول المتبادل الكامل. غير أن الرؤية الليبرالية تصر على أن هناك دلالة عميقة في ذات الدقيقة أن تشاهد البشرية كلها على شاشات التلفاز برامج مبثوثة فضائيا، وتعلق البشرية برموز معينة سواءً كانت مجسدة في أشخاص مثل نيلسون مانديلا أو الأم تريزا أو الأميرة ديانا. فإذا سادت تلك العملية كما تتوقع الرؤية الليبرالية سوف تتخلق مفردات لثقافة عالمية مشتركة تتعايش مع وتظلل مختلف الثقافات، دون أن تقضي عليها بالضرورة.

إن هناك غيابا للتوافق حول معنى العولمة، ودلالاتها وطبيعتها، وما إذا كانت تنطوي على حركة تقدمية أو نكوصية في تاريخ البشرية.

أما **العنصر الثاني** والذي يعد المحرك الحقيقي لعملية العولمة فهو بروز اقتصاد عالمي. يقصد بالاقتصاد العالمي معنى أعمق غورا من مجرد تقريب الاقتصاديات القومية بعضها من بعض، وزيادة تفاعلاتها المتبادلة عبر التجارة وحركة السلع والخدمات والعمالة ورءوس الأموال والتكنولوجيا والأذواق الخ. فالاقتصاد العالمي هو ذلك الفضاء الذي يتم فيه الإنتاج والتراكم والتوزيع.. الخ عبر الحدود القومية، وبغض النظر عنها. ويرمز مفهوم "المصنع العالمي" إلى هذا الفضاء. حيث يتم إنتاج أية سلعة عصرية بتجميع مكونات ونظم أنتجت مكانيا في شتى بقاع الأرض وفقا لقاعدة أرخص تكلفة وأعلى عائد أو ربح. وبهذا المعنى لم تعد حركة رأس المال مقصورة أو ملتزمة حتى بدولته الأم. فصار الإنتاج بلا جنسية محددة وصار رأس المال بدون وطن إذ إن وطنه هو العالم كله. ومن الممكن بالطبع منازعة هذا الفهم وبيان المبالغات التجريدية فيه. ولكن الرؤية الليبرالية تصر على هذا الفهم باعتباره جوهر العولمة كحركة تاريخية تشهد بدايات لها، وهى بدايات غير مكتملة.

أما العنصر الثالث فهو تحرير حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود. إن تكون الاقتصاد العالمي قد تحقق بفضل الحركة المكانية الكبيرة لرأس المال وشروط المعاملة الوطنية التي تلقاها الشركات عابرة القومية أو متعددة الجنسية في ظل قوانين الاستثمار الأجنبي في مختلف البلاد. وقد تداعت مختلف الدول على إغراء رءوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخلها بشروط سخية ولا يشكو رأس المال من تلك الأطر القانونية، ولكنه يسعى للمزيد تحديدا من خلال تحرير التجارة وإنشاء نظام تجارة مفتوح ومتعدد الأطراف، وهو ما تأمل منظمة التجارة العالمية أن تحققه بأفضل مما حاولت الجات (أو الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة).

ويتمثل **العنصر الرابع** في جانب محدد من المفهوم الليبرالي للعولمة الاقتصادية وهو يتعلق بالعمل. ذلك أن الرؤية الليبرالية ليست منسجمة تماما في هذا الجانب، فالمنطقي هو أن تدافع الرؤية الليبرالية عن حرية حركة العمل عبر الحدود. بينما ينقسم الليبراليون إلى فريقين. **الأول** دافع باستقامة وانسجام عن هذا المبدأ، ومن ثم قام بمواجهة الدعوة لتقييد حركة العمل والهجرة بمختلف القيود التشريعية والعملية. أما **الثاني** فقد رحب أو تماشي مع تلك القيود انطلاقا من خصوصية حركة العمل، وما يترتب عليها من توترات ثقافية وسياسية وعلى أية حال، فبغض النظر عن تلك القيود لازالت ظاهرة هجرة العمالة تنمو من حيث الحجم، حيث وصل عدد العمال المهاجرين بقصد الحصول على فرص عمل في بلاد غير بلادهم الأم إلى نحو ١٢٥ مليون شخص، وتمثل هجرة العمالة بهذا المعنى جزءا من عملية العولمة، وإن كانت جزءا يخضع لتنظيمات خاصة وتقييدية حتى من بعض دعاة الرؤية الليبرالية للعولمة.

ويتبلور **العنصر الخامس** في عامل التكنولوجيا. فإذا كان رأس المال هو المحرك الأول والأهم لعملية العولمة، فإن تدفق التكنولوجيا عبر الحدود القومية، والميل إلى تنميطها عبر مواصفات فنية عالمية أبرز مظاهر العولمة في مجال الاقتصاد، بل وربما في مجال أساليب الحياة.

فالمنزل الحديث يتشابه من حيث طبيعة الأجهزة المستخدمة فيه سواءً كنا في اليابان أو الولايات المتحدة أو الهند أو مصر أو جنوب أفريقيا أو الأرجنتين. وتتم عملية الإنتاج الحديث بتوظيف تكنولوجيات لم تعد تختلف سوى في أجيال تكنولوجية متعاقبة يفصلها عن بعضها البعض سنوات قليلة.

ويمثل **العنصر السادس** مجالا مهما للانقسام بين دعاة العولمة الليبرالية ويخص الكيفية التي يجب معاملة رأس المال المالي أو النقدي بها. فغالبية دعاة الليبرالية والعولمة يرحبون بمعاملة هذا العنصر نفس معاملة الاستثمار المباشر أو التكنولوجيا. غير أن الكوارث التي ألحقها رأس المال المالي والنقدي بالعالم بدءا من أزمة المديونية حتى الانهيار الآسيوي المروع في نهاية التسعينات شكل للعديد إنذارا قاسيا، ومن ثم بدأ بعض الليبراليين القريبين من الديمقراطية الاجتماعية الدعوة لاتفاقية دولية تدخل نوعا من الرقابة على حركة رأس المال النقدي وأنشطة المضاربة.

إذا كان رأس المال هو المحرك الأول لعملية العولمة، فإن تدفق التكنولوجيا وتنميطها أساليب الحياة والاقتصاد أبرز مظاهرها.

والواقع أن هناك صراعا خفيا بين رأس المال المالي (البنوك وشركات التأمين وغيرها) والنقدي من ناحية ورأس المال الإنتاجي من ناحية أخرى، ويدور هذا الصراع حول السيطرة على الحركة العامة لرأس المال، وعلى التأثير على السياسة الاقتصادية الكلية في المجتمعات المتقدمة، ومن ثم في الإطار العريض للعولمة والاقتصاد العالمي. وتعد المناظرة حول الرقابة على حركة رأس المال النقدي والمالي جزءا من هذا الصراع.

رغم تأكيد الرؤية الليبرالية على التعددية والتسامح الثقافي، فهى ترغب في سيادة الثقافة الغربية وتعميمها فيما يسمونه أخلاقا عالمية.

أما **العنصر السابع** فيتعلق بالجوانب الثقافية للعولمة. وبينما يؤكد الليبراليون على معنى التعددية والتسامح والقبول المتبادل بين مختلف الثقافات، فهم لا ينكرون أيضا رغبتهم في سيادة الثقافة الغربية، وتعميمها. ويحاجي الليبراليون مؤكدين على أن العولمة ترتبط ارتباطا وثيقا ببروز ما يسمى بأخلاق عالمية. ويختلف الليبراليون في تعريف هذه الأخلاق نظرا لتباين النظرة إلى أمور جوهرية مثل القانون وحقوق الإنسان والعدالة والحقيقة، وبينما يؤكد بعض الليبراليين أن هناك رقعة من الاتفاق بين مختلف ثقافات العالم، وأن هذه الرقعة هي الجديرة بتسمية أخلاق عالمية، يؤكد البعض الآخر على حتمية تبلور أخلاق عالمية جديدة لم تكن بالضرورة نتاجا أو قاسما مشتركا أدنى بين مختلف الثقافات، وربما تعد جديرة -على الأقل في تفصيلاتها- بالنسبة لمعظم ثقافات العالم، بما فيها الثقافة الغربية. وعلى سبيل المثال، فإن مفهوم السلام يمكن أن يكون قاسما مشتركا أعظم بين كافة الثقافات، إذ يستحيل أن تفشل أية ثقافة في إنتاج مسعى خاص بها للسلام. ولكنه في نفس الوقت يمكن أن يمثل أطروحة جديدة بالنسبة لكافة الثقافات إذ إنه لا توجد ثقافة لم تتأصل فيها معاني تدعو للحرب وتضفي عليها قدسية معينة. وهناك مثل آخر يتعلق بحقوق المرأة، والتي يمكن النظر إليها كوافد جديد على كل الثقافات المدنية، وإن كانت معظم الثقافات قد أفرزت ولو مفاتيح ومرتكزات أولية للاعتراف باستقلالية كينونة المرأة وحقها في السيطرة على جسدها ووجودها، وحقها في المساواة.

وعلى أية حال، فإنه يستحيل أن تتطور عولمة حقيقية بدون توافق عالمي على معنى إجرائي لاستتباب السلام وحكم القانون ومعنى ما للمسئولية الدولية، وهذا ما يصر عليه فيلسوف الليبرالية العظيم راولز Rawls .

وأخيرا ثمة جانب سياسي لعملية العولمة، وإن كان أقل وضوحا بكثير في الفكر

الليبرالي المعاصر، وتتفق الغالبية الساحقة من دعاة العولمة على أن العولمة تنطوي بالضرورة على تجاوز نوعي لمفهوم السيادة المطلقة، وهو الركيزة الأساسية للنظام الدولي منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ومفهوم الدولة القومية وهو اللبنة الأساسية للنظام الدولي، كما عبرت عنه مؤسسة الأمم المتحدة. ولكن الليبراليين لا يملكون تصورا محددا لبناء هيكل سياسي عالمي جديد يتوافق مع العولمة الاقتصادية والاتصالية. ويرغب البعض في نشأة قانون عالمي، دون أن يكون من الواضح كيف يمكن تأسيسها في وجه المخاوف والمصالح المتصارعة. بينما يأمل آخرون في تطوير منظمة الأمم المتحدة كنوع من الكونفدرالية الدولية ويكتفي قطاع ثالث بالحديث عن الموضوع دون تناول تفاصيل أو معانٍ إجرائية محددة. وقد ينطوي هذا الصمت على قبول ضمني للوضع الحالي الذي ينهض على القطبية الواحدية أو ببساطة الهيمنة الأمريكية على الشئون العالمية.

يستحيل أن تتطور عولمة حقيقية بدون توافق عالمي على معنى إجرائي لاستتباب السلام وحكم القانون ومعنى ما للمسئولية الدولية.

٢- الرؤية الراديكالية

وبدورها، يمكن تلخيص الرؤية الراديكالية للعولمة في ثمانية عناصر جوهرية:

العنصر الأول: هو أن العولمة هي تسمية كاذبة أو زائفة لعمليات سياسية واجتماعية كبرى جوهرها هو تفكيك الدولة- القومية، والقضاء على استقلال الشعوب والدول، وإعادة نظام إمبراطوري من نوع جديد، وهو النظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وربما الغرب كله، ويصر عديدون على أن التسمية الحقيقية لتلك العملية هي الأمركة وليس العولمة، وتتضمن الأمركة عملية مزدوجة ومتناقضة شكليا وهى الهيمنة والتفتيت، وتتم الهيمنة في الشكل الإمبراطوري الجديد من خلال نقل صلاحيات الدول (القومية) إلى المستوى العالمي حيث تهيمن قوة واحدة على عملية اتخاذ القرار، وهى الولايات المتحدة، التي لا تستنكف عن اختراق سيادة الدول الأخرى باسم العولمة وإملاء السياسات الأمريكية عليها. أما التفكيك والتفتيت فيتمان من خلال بعث الهويات الفرعية داخل مختلف الدول وتغذية النزعات التعصبية والعرقية والطائفية والدينية، ومن ثم إضعاف الدولة القومية باعتبارها اللبنة الأولى للنظام الدولي القديم.

والعنصر الثاني يري العولمة تتحرك من خلال قاطرة محددة، وهى توسيع مجال سيطرة رأس المال الاحتكاري ليصبح العالم كله، وهو ما يسمى بتدويل أو عولمة

وتفسر عولمة رأس المال العداء الشديد الذي تكنه نقابات العمال والشعوب المتقدمة ذاتها، للعولمة، من حيث إنها تمكن رأس المال من الهيمنة على العمل والتضحية بمصالح العمال وإهدار قوتهم أو إضعاف مقاومتهم لأصحاب العمل.

ومن المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات أو بالأحرى عابرة القومية -والتي تجسر عولمة رأس المال- صارت الفاعل الأساسي في الاقتصاد الدولي، وأنها أصبحت أقوى من الحكومات وأداة السيطرة الاقتصادية على مجتمعات العالم الثالث.

ترى الراديكالية العولمة تسمية زائفة لعملية سياسية واجتماعية كبرى جوهرها تفكيك الدولة القومية وإلغاء سيادتها وإقامة نظام إمبراطوري من نوع جديد.

أما **العنصر الثالث**، فيتمثل في تدمير نظم الإنتاج الوطنية من خلال عولمة الأسواق، وتفكيك نظم الحماية القومية للإنتاج المحلي. وقد تم ذلك جزئيا من خلال نظام الجات Gatt. ولكن ذاك النظام الأخير بنى في مرحلة اتسمت بصعود القوميات والوطنية الاقتصادية وحركة العالم الثالث، وهى عوامل قيدت إلى حد كبير من الغزو الاقتصادي والتجاري للدول النامية، بل واضطرت الدول المتقدمة لمنح امتيازات ولو شكلية لها مثل نظام التفضيلات المعممة وعدم اشتراط المعاملة بالمثل من ناحية التعريفة الجمركية، أما اتفاقية مراكش التي أسست منظمة التجارة العالمية فقد هدمت الأسوار الحمائية وضمنت تسهيل دخول السلع والخدمات إلى أسواق دول العالم كافة، وهو ما يعني في نهاية المطاف ضم دول العالم الثالث والدول الاشتراكية السابقة إلى سوق عالمي موحد ومتجانس، ومن ثم سيطرة رأس المال الاحتكاري على تلك الأسواق.

ويرتبط بذلك **عنصر رابع** وهو العولمة التكنولوجية. ويعني هذا المصطلح ما هو أشمل وأعمق بكثير من مجرد توحيد المواصفات القياسية والفنية للسلع وأساليب الإنتاج. ذلك أن هذا التوحيد يدمر فرص العمل والتوظف، وذلك بالتحيز لصالح تكنولوجيات كثيفة رأس المال وكثيفة المعرفة ومقترة فيما يتعلق بفرص العمل.

وثمة جانب آخر للعولمة التكنولوجية وهو الإهدار، والذي يتم من خلال إشاعة نوع من "جنون التكنولوجيا" بتقليد أساليب الإنتاج التي تدخل بين مرحلة قصيرة وأخرى يحيل الآلات والمعدات المرتبطة بأساليب الإنتاج الأقدم إلى التقاعد قبل أن تصل فعلا إلى عمرها الإنتاجي المفترض، وينطوي ذلك على تدمير الرأسمالية لرأس المال بصورة منظمة من خلال تخطيط متسارع للتقادم التكنولوجي. وتعد تلك العملية كارثة حقيقية بالنسبة للبلاد التي تعاني من ندرة رأس المال، حيث يتم

تدميره بسرعة فائقة أو القبول بالغلبة التكنولوجية والإنتاجية للدول المتقدمة والعجز الكامل عن منافستها.

وثمة جانب ثالث لهذا الجنون التكنولوجي، وهو الاستغلال. فالاتفاقيات التجارية الأخيرة وخاصة اتفاقية مراكش التي اختتمت جولة أوروجواي تدور أساسا حول ضمان الحصول على عائد مرتفع لصادرات الدول المتقدمة من التكنولوجيا. ويقود ذلك إلى مزيد من امتصاص الفائض الاقتصادي في البلاد المستوردة، وخاصة في العالم الثالث.

أما الجانب الرابع لنفس الظاهرة فهو فرض أذواق المجتمعات المتقدمة وتعميمها من خلال إشاعة سلة السلع والخدمات التي تستهلكها هذه المجتمعات في غيرها وفي العالم كله. كما أن نفس تلك العملية تنطوي بدورها على إهدار حيث يستمر المستهلكون في الدول النامية و الفقيرة في ملاحقة التجديدات التكنولوجية التي تلحق على مختلف السلع والخدمات. وهو ما يجعلهم يلقون بالسلع القديمة من أجل اقتناء السلع الجديدة من نفس الأنواع. مسببا إهدارا شديدا للموارد وتعميقا للعجز التجاري والمالي لهذه الدول.

أما **العنصر الخامس** في تعريف العولمة من وجهة نظر الراديكاليين في الشمال والجنوب - فهو تقوية رأس المال النقدي والمالي على حساب رأس المال الإنتاجي- وتتم تلك العملية من خلال ضمان امتداد الأموال المضاربة والساخنة إلى العالم كله، مما يؤدي إلى التلاعب بأسواق المال والنقد وهز أسعار الصرف في عدد كبير من الدول. وكثيرا ما تفضي المضاربات المالية إلى خراب واسع لبلاد ومجتمعات كثيرة، على النحو الذي حدث فعلا في العامين الأخيرين من القرن العشرين في إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية.. الخ. فيما يعرف بالأزمة الآسيوية.

أما العنصر السادس في تعريف العولمة تبعا للر ؤية الراديكالية- فهو يتعلق بالجانب الاجتماعي وقد أشرنا سلفا إلى أحد أبعاد هذا الجانب الاجتماعي، أي إضعاف العمل في مواجهة رأس المال. والواقع أن العولمة تتضمن عملية شاملة لإعادة تشكيل المجتمعات، وذلك من خلال مد علاقات الإنتاج الرأسمالية الاحتكارية إلى مجتمعات لم تنجز بعد تحولها الرأسمالي، ويؤدي ذلك كالعادة إلى هدم استقلالية أقسام واسعة من مجتمعات العالم الثالث وهى الأقسام التي عاشت في ظل أنماط إنتاج سابقة على الرأسمالية، أو علاقات إنتاج تدور حول رأسمالية

صارت الشركات عابرة القومية هي الفاعل الأساسي في الاقتصاد الدولي بل أصبحت أقوى من الحكومات وأداة للسيطرة على اقتصاديات مجتمعات العالم الثالث وفق الرؤية الراديكالية.

الدولة. ويتم تفكيك نظام رأسمالية الدولة من خلال فرض سياسات اقتصادية كلية تملكها المنظمات الاقتصادية العالمية، وبالتحديد صندوق النقد و'البنك الدولي ومنتدى دافوس ومجموعة السبع G7 (أو الثمانية بعد دخول روسيا). وتحتل الخصخصة مكانة متميزة بين إجراءات التحول الاقتصادي ومن ثم التحويل الاجتماعي لهذه الدول.

وتشتمل تلك العملية بدورها على نوع من التدمير للأساس الاجتماعي للرأسمالية، وخاصة ضرب وتفكيك الطبقة الوسطى وإجبارها على التراجع، بعد أن كانت تحتل منصة العمل الاجتماعي والسياسي في كثير من الدول. أما الطبقات الرأسمالية العليا والنخب الثقافية والسياسية والمهنية فيتم ربطها بصورة أقوى في منظومة العولمة، ولكن باعتبارها جماعات أقل ارتباطا بمجتمعاتها المحلية وأكثر ارتباطا بالمجتمع العالمي البازغ والمكون من النخب الاقتصادية والسياسية ذات الصلة الحميمة بالعولمة. وتصبح تلك النخب المحلية رءوس جسور للعولمة وللمصالح الرأسمالية الاحتكارية أكبر بكثير مما مضى.

العولمة تتضمن عملية شاملة لإعادة تشكيل المجتمعات وذلك من خلال مد علاقات الإنتاج الرأسمالي إلى دول لم تنجز بعد تحولها للرأسمالية.

أما المعطيات الثقافية للعولمة فتشكل **العنصر السابع**. وأهم ما يقال هنا هو تعميم الأنساق الثقافية الغربية في العالم كله، وبالتحديد الأنساق الثقافية الأمريكية برموزها وعلاقاتهم الشهيرة مثل الجينز والكوكاكولا ومطاعم ماكدونالدز... الخ.

أما المحتوى العنيف لتلك العملية فهو فرض الهيمنة الثقافية العالمية للولايات المتحدة، و تمكينها من غزو مختلف النظم الثقافية الأخرى وفرض نمط ثقافي أحادي على العالم كله.

وأخيرا، تنطوي العولمة -كما تجري حاليا- على بناء إمبراطوري جديد يتشكل جزئيا من خلال توظيف الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها لصالح الولايات المتحدة، وجزئيا من خلال تهميش الأمم المتحدة، وخاصة في المجال الاستراتيجي. ويحل حلف الناتو محل الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات إستراتيجية جوهرية تخص كافة شعوب العالم باسم التدخل الإنساني وتوسيع الحلف واختصاصاته بحيث يشمل العالم كله.

٣- الدور "الاستراتيجي" لحركة حقوق الإنسان

لقد استعرضنا الرؤى المتناقضة للعولمة، وفي ذهننا سؤال رئيسي، بل وسؤال الأسئلة جميعا في اللحظة الراهنة وهو ما إذا كان يتعين على حركة حقوق الإنسان أن تتخذ موقفا من تلك العملية.

هنا أيضا يجوز لنا أن نسوق وجهتي نظر. إنهما وجهتا نظر غير مكتملتين لأن الأدبيات ليست وفيرة حتى الآن حول الموضوع. ويمكننا أن نتصور الأمر في صورة مناظرة ذات طابع تجريدي إلى حد ما.

إن السبب في ذلك التجريد ليس ندرة الأدبيات والأفكار أو البيانات المعلنة فحسب، فهناك سبب أهم، وهو أننا نتحدث عن موقف من ظاهرة هيكلية شاملة عالمية تخص نمط الحضارة العالمية وليست فقط كيانها السياسي أو هيكلها وعلاقاتها الاقتصادية. ونحن أيضا نتحدث عن موقف جوهري بمعنى أنه ينفذ إلى أعمق الأعماق وأوسع القضايا والإشكاليات وإلى حقبة تاريخية بأكملها، لا يعلم إلا الله متى تظهر كل معطياتها ونتائجها الأساسية.

فليس من عادة حركات حقوق الإنسان أن تبنى مثل هذه المواقف أو تصدر مثل هذه البيانات "الاستراتيجية" - بل إن تعبير استراتيجية نفسه والمأخوذ من علوم الحرب قريب كل القرب من حقل حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فقد كانت ثمة بيانات ومواقف جزئية في مؤتمرات عالمية شتى، وآخرها مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ والذي اقترب من إدانة صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي والتثبيت التي يدفع ثمنها فقراء العالم. وفي منظمات وطنية ومؤتمرات قارية شتى أثيرت القضية وتبنت المنظمات والمؤتمرات مواقف شتى، جاءت عموما من حيث المحتوى أقرب إلى الرؤية الراديكالية من العولمة.

غير أنه لا يمكن القول بأن تلك المواقف المتفرقة شاملة لا يمكن الزعم بأنها كاملة أو أنها تعكس بالضرورة مواقف أكثرية المنظمات العاملة في حقل حقوق الإنسان، وبينما نستطيع أن نلمح الميل الراديكالي في أكثرية منظمات العالم الثالث، لا يمكننا أيضا أن ننكر الإطار الليبرالي الذي يميز أكثرية منظمات العالم الأول.

وبشئ من التعسف، سنواصل تصور مناظرة بين فريقين. وليكن السؤال الخاص بضرورة أو عدم ضرورة اتخاذ موف عالمي شامل أو متكامل هو المحطة الأولى في

هل يتعين على حركة حقوق الإنسان أن تتخذ موقفا من العولمة، خاصة أن ثمة بيانات ومواقف جزئية في مؤتمرات عالمية شاملة آخرها مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان ١٩٩٣ ؟

رحلة المناظرة هذه.

إن الموقف القائل بعدم الحاجة لاتخاذ موقف أصلا قد يستند على حجتين رئيسيتين.

الحجة الأساسية هى أن قضية العولمة هى موضوع لصراع اجتماعي وسياسي ليس من شأن حركة حقوق الإنسان أن تصبح جزءا منه بالتحيز إلى هذا الطرف أو ذاك. إن الحركة يجب أن تراقب كل الصراعات وأن تدعو إلى احترام القيم الأساسية التي تحكم لا فقط نوعية معاملة الشخص الإنساني من قبل دولته أو من قبل الآخرين، و إ نما أيضا كيفية إدارة الصراعات بصورة سليمة وبدون اجتراح أو إنكار ونفي للآخر.

ويستطيع هذا الرأي أن يدعم حجته بالتأكيد على أن الصراع حول العولمة ليس بسيطا كما يتصور البعض، بل إنه ليس صراعا بين مستويات أفقية. إنه صراع يعكس شرخا رأسيا بين أقسام من كافة المجتمعات. فهو يدور داخل الشمال، كما يدور داخل الجنوب. وهو أيضا يدور داخل كل الأمم والدول.

وإذا شئنا أن نبقي أمناء مع الواقع، فإن هذا الصراع يدور حول محاور:

المحور الأول: هو صراع القومية والعالمية. هذا الصراع يدور حتى داخل الولا يات المتحدة. فمن المعروف أن اتحاد النقابات الأمريكي المسمى بالحروف الأولى AFL- CIO يعارض العولمة بشتى مظاهرها. كما أن عددا كبيرا من المتظاهر ين في سياتل قد أتوا من الولايات المتحدة. وتتخذ منظمات ي مينية ويسارية أمريكية شتى مواقف عدائية من العولمة. بل ربما لا نبالغ كثيرا إذا قلنا أن أغلب الأمريكيين يظهرون شكوكا شديدة إن لم يكن خصومته- مع العولمة، وهو ما يعكس بصورة عامة الموقف "الوطني" أو "القومي"، وخاصة في حقل الاقتصاد.

لقد شغلت النزعة القومية حقبة امتدت من القرن السادس عشر حتى الآن والقومية أو الوطنية لن تخلى مكانها بسهولة أمام زحف العولمة لأنها ليست فقط مسعى أو نزعة اقتصادية أو مجتمعية بل هى أيضا ميلا متجذرا في النفسية الجماعية، وفي الثقافة. وفي نفس الوقت، فإن العولمة تفرض نفسها كحالة موضوعية وذلك بإعادة صياغة "الأجندة" العالمية. إذ صار من المستحيل حل أهم قضايا الدنيا والناس على صعيد قومي، وبات من المحتم موضوعيا حلها على صعيد عالمي.

إن قضية العولمة هي موضوع لصراع اجتماعي وسياسي ليس من شأن حركة حقوق الإنسان أن تصبح جزءا منه بالتحيز إلى هذا الطرف أو ذاك.

والواقع أنه لا يمكن لحركة حقوق الإنسان، ولا لأي حركة أخلاقية أو اجتماعية أخرى أن تعلي قيمة العالمية على حساب القومية أو النزعة الوطنية على حساب العالمية، بصورة مبدئية. كل ما يمكن أن تعقده من مقارنات في هذا الصدد سيكون فارغا من المحتوى، وبعيدا عن الموضوعية والمثالية معا.

أما المحور الثاني: فهو صراع رأس المال الصغير مع رأس المال الكبير، فرأس المال الصغير يعيش حياة صعبة في ظل الاحتكار على صعيد قومي، وهو يواجه ظروفا أصعب بعدما تمدد الاحتكار على صعيد عالمي، وهو لذلك ينظر بعداء مضاعف لظاهرة العولمة، إلا حيثما أصبح تابع لشركات ومصالح خارج الوطن الأم، مثل وكالات الشركات اليابانية في الولايات المتحدة أو العكس. وتستند النزعة الحمائية في الغرب كله وفي كثير من الدول المتوسطة والنامية والفقيرة على قوة ونفوذ رأس المال الصغير، فالعادة هى أن يتمتع رأس المال الصغير بقوة سياسية كبيرة، وهو يضغط بصورة متواصلة حتى تحميه دولته من المنافسة الأجنبية. ولكي ينجح في مسعاه، يستعين رجال الأعمال الصغار بنزعات يمينية متشددة وبقدر ملموس من التركيز على الخصوصية القومية، بينما يستطيع رأس المال الكبير التأقلم بسهولة أكثر مع متطلبات المنافسة العالمية، فيبرز نزعات أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتجاه الأجناس والشعوب الأخرى، ولو في حدود معينة.

هنا أيضا لا مجال حقيقي للتحيز لهذا أو ذاك. وكل ما بوسع الحركة العالمية لحقوق الإنسان أن تفعله هو مراقبة النتائج واتخاذ موقف من مظاهر وانتهاكات ملموسة، في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات، فمثلا تؤدي ظاهرة الاحتكار إلى نتائج سلبية في كافة المجالات، وهنا من المنطقي للغاية أن تدعو الحركة إلى تطبيق صارم لقوانين منع الاحتكار وغيرها من ممارسات الأعمال الضارة بالمنافسة وحق الملكية وحق العمل، وغيرها من الحقوق الأصيلة والفرعية التي تشتمل عليها الشرعة الدولية.

وأخيرا فهناك محور الصراع بين العمل ورأس المال عموما. فالعمال ونقاباتهم في العالم أجمع يشتركون في الغضب من العولمة وتداعياتها انطلاقا مما يعتقد من آثارها السلبية على فرص التوظيف.

غير أنني أعتقد شخصيا أن الاستنتاجات الخاصة بالتأثير السلبي على فرص التوظف مبالغ فيها كثيرا. ففي الشمال الصناعي المتقدم يركز النقابيون على

العمال ونقاباتهم في العالم أجمع يشتركون في الغضب من العولمة وتداعياتها انطلاقا مما يعتقد من آثارها السلبية على فرص التوظيف.

تصدير رأس المال، وما ينطوي عليه من تصدير لفرص التوظف. غير أنهم يتجاهلون ما يؤدي له هذا التصدير من تعزيز للربحية ومن ثم فرص الاستثمار في الداخل، حيث تحصل الشركات المصدرة لرأس المال على عوائد كبيرة تعيد استثمار جزء كبير منها في بلادها. ثم إ ن بلدا قائدا للاقتصاد والرأسمال العالمي قد حصل على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ورغم هشاشة أسواق العمل في ظل الانتقال الحالي إلى العولمة وإلى مجالات الثورة التكنولوجية، فقد حصل الأمريكيون على أعلى نسبة توظف منذ الحرب الثانية خلال عقد التسعينات، وهو العقد الذي شهد تضخم ظاهرة العولمة.

أما في البلاد النامية، فإن الآثار المحتملة على العمالة وفرص التوظف مختلطة إلى حد ما. فهناك بلاد سجلت ف يها نتائج سلبية وأخرى عرفت نتائج إيجابية وثمة ما يدعو للاعتقاد بأنه كلما نمى الاقتصاد وكبر زادت فرص التوظف، ويدعونا هذا الاعتقاد لمراجعة الاستنتاجات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتظل مع ذلك عملية التأثير على فرص التوظف أحد مجالات العمل الحقوقي انطلاقا من الالتزام بحق العمل كأهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الإطلاق في تقدير ي الخاص.

هناك إذن حجة أخرى جديرة بتحليل متعمق وبحوث حقلية واسعة النطاق. وهى أن العولمة لازالت في بداياتها، وأنها قد تظهر في مرحلة معينة في شكل جملة من النتائج السلبية، ولكن استمرار العملية يجعلها قابلة للتصحيح بما يغلب في نهاية المطاف النتائج التقدمية والإيجابية. ولدينا هنا الأمثلة الشهيرة في التاريخ الاجتماعي للرأسمالية، وكيف أدت إلى تدمير الصناعات الحرفية، ولكن لصالح أسلو ب إنتاج أرقى.

هذه هى حجج الداعين إلى مراقبة عملية العولمة دون التدخل بشأنها لاتخاذ موقف شامل أو كامل أو نمطي منها. أما حجج الداعين إلى اتخاذ موقف أو على الأقل إعداد الحركة للتدخل في صلب العملية فهى متباينة بالطبع ومتعددة المستويات والمضامين.

لقد حانت المناسبة هنا للتعبير عن رأيي الخاص في المسألة. إذ يبدو لي أن من الضروري لحركة حقوق الإنسان أن تجهز نفسها لاحتلال موقع أو مواقع مهمة للمشاركة في العمليات المرتبطة بالعولمة من مواقع مختارة، ومن زوايا محددة.

من الضروري لحركة حقوق الإنسان أن تجهز نفسها لاحتلال مواقع مهمة للمشاركة في العمليات المرتبطة بالعولمة من مواقع مختارة ومحددة.

ويستند هذا الرأي غلى ثلاث حجج جوهرية:

الحجة الأولى تنطلق من الحاجة لمراجعة عميقة وتطوير بنائي لمنهجية النضال الحقوقي، وقد أسلفنا إبراز هذه الحجة في مناسبات سابقة في هذه المجلة، وفي غيرها من المنابر. إذ عكفت حركة حقوق الإنسان على التعامل مع نتائج العمليات السياسية والاجتماعية الكبرى -مع العزوف عن التدخل في مقدماتها وتداعياتها- فمبدأ الحياد السياسي يفهم على أنه يعني القدرة على التعامل الإيجابي مع مختلف الأنظمة السياسية والاجتماعية. غير أن ذلك لا يتناقض بالضرورة مع وجوب التحيز للنظام الديمقراطي مثلا. ويتعين على الحركة أن تناضل ضد الاستبداد، وأن تساهم في انفتاح الشروط الضرورية للتحول الديمقراطي.

وعلى نفس المنوال، لا تستطيع الحركة التزام الصمت تجاه عملية جبارة وشاملة مثل العولمة، والاكتفاء بالتعاطي مع نتائجها. إذ إن النتائج غير المرغوبة قد تتداعى حتما إذا لم يتم النضال ضد المقدمات والميول والمعطيات التي تقود إلى هذه النتائج.

أما الحجة الثانية فهى أن عملية العولمة تشتمل على ميول متناقضة وأنها عملية قابلة للتصحيح، والتطوير لصالح الإنسانية والتقدم الاجتماعي والأخلاقي للعالم. وهى أيضا قابلة للانحراف والتشويه والردة على كافة الأصعدة.

ما نعينه هنا هو أن الرؤيتين الليبرالية والراديكالية صحيحتان في نفس الوقت، وإن بدرجات مختلفة. فالرؤية الليبرالية تركز على الممكن والمحتمل بمنطق الدفع التكنولوجي والضرورات البيئية والاجتماعية بينما تركز الرؤية الراديكالية على الوضع الحالي والذي يفرض القوة وبمنطق عدم توازن المصالح، والضغوط التي يفرزها الأقوياء على حساب الأضعف.

وكأن الرؤية الليبرالية تتحدث عن "وعاء" بينما تركز الرؤية الراديكالية على ما يحمله هذا الوعاء من "مضامين" حالية، وبذلك تتجاهل الرؤية الليبرالية معطيات الواقع وما يفرضه منطق القوة من صياغات شائنة، ولكن الرؤية الراديكالية بدورها تتجاهل الأوعية الجديدة التي تنتجها العولمة وما تنطوي عليه من إمكانيات واحتمالات تقدمية.

إن دور حركة حقوق الإنسان هو النضال لمنح عملية العولمة مضمونا جديدا وتقدميا. وهذا ممكن.

لا تستطيع حركة حقوق الإنسان التزام الصمت تجاه عملية جبارة وشاملة مثل العولمة، والاكتفاء بالتعاطي مع نتائجها

وبذلك لا تتطرف الحركة إلى رفض العولمة بما تطرحه من إمكانيات تقدمية جبارة في التاريخ الإنساني، ولا تتطرق أيضا بقبول الأمر الواقع وما يشتمل عليه من تشوهات وانحرافات مضادة للمصالح المشتركة للإنسانية.

ولكن هذا الموقف "الاستراتيجي" المبكر ليس سهلا، وليس جاهزا. كما أنه ليس من الصحيح أن تحل الحركة محل القوى الاجتماعية والحركات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة المباشرة بتجديد هذا المضمون، فتغرق في الخطاب الأيديولوجي وتنخرط سياسيا وتصبح طرفا مباشرا في الصراعات الاجتماعية والسياسية العالمية.

فعلى الحركة أن تحدد بدقة كيف ومتى وأين "تتدخل" لكي تسهم في دفع عملية العولمة إلى النتائج المرغوبة، ويجب أن تبني بحرص ودقة بالغين منصاتها الخاصة بهذا التدخل، إن هذا الموقف يصر على حق ومسئولية الحركة العالمية لحقوق الإنسان في المشاركة في صنع العملية ذاتها وصياغة أطرها وتعيين مضامينها، دون أن تغرق نفسها في السياسة أو الاقتصاد.

هذا هو الموقف العام، أما منطلقاته الجوهرية فسوف نتناولها في مناسبة أخرى.

رئيس التحرير

ليس من الصحيح أن تحل حركة حقوق الإنسان محل القوى الاجتماعية والحركات والمؤسسات الأخرى، فتغرق في الخطاب الايديولوجي وتنخرط سياسياً وتصبح طرفاً مباشراً في الصراعات الاجتماعية والسياسية